المقدمة الأصولية

من كتاب :

"بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

1. الْحَمْـــدُ لِلَّهِ الْعَلِيـــمِ حَقَّـــا عَلَّـــمَ بِالْقَلَـــمِ مَـــنْ تَرَقّـــى
2. بِبَعْـــثِ أَحْمَـــدَ أَزَاحَ الظُّلْمَـــهْ وَأَنْـــزَلَ النُّـــورَ وَتِلْكَ الرَّحْمَـــهْ
3. صلـــى عليـــهِ اللهُ فـــي البدايـــهْ وآلـــــهِ وصَحبِـــــهِ النُّقَايـــهْ
4. مَـــن بَلَّغُوا الدِّيـــنَ لهـــم عهـــودُ فالنـــاسُ غُيَّبٌ وَهُـــمْ شُهـــــودُ
5. مِـــنْ طُرُقِ التبليـــغ أن تُؤَدِّيَـــا قـــولاً لغيـــرك بشَكْـــلٍ حُلِيَـــا
6. لكـــي يَسُوغَ الحفظُ ثُمَّ الفهـــمُ بالعنصـــرين يَسْتَتِـــبُّ العِلْـــمُ
7. وفـــي حديث لابن ماجـــة الأغرْ يُنمى لِمن يَنْمِي لِمَنْ يُدْعَى بِذَرْ
8. عـــن سَيِّد البَشَـــرِ أن البابـــا مِـــنْ عِلْـــمٍ إنْ عَلِمْتَـــهُ صَوابـــا
9. خَيْرٌ من ألف ركعةٍ فيا لهـــا مـــن هِبَـــةٍ للمُمْتطـــي رِحَالَهـــا
10. لذاك هـــذا النظـــمُ للبدايـــهْ لنَجْـــلِ رُشْـــدٍ كـــان كالغَيَايَـــه

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

11. يُـظِلُّ تحـت سَقْفِـهِ المرفـوعِ قَدْراً مـن الأصـول والفـروع

12. أسالـه سبحانـه إخلاصَـهْ والنفـعَ لي في ساعـةِ الخَصَاصَهْ

13. فـي القبـر إذْ أَحُلُّـهُ وحيـدَا وجَنَّـةَ الفـردوس والمَـزيدا

14. وأن يُعِينَنِـي علـى الإكمـالِ ويَـرزُقَ الإِخـلاصَ فـي الأعمـالِ

15. يُحـاولُ النَّاظِـمُ أنْ يُنَبِّهَـا علـى فـروعٍ حَيّـَرتْ ذوي نُهَـى

16. في مذهـبِ الإمـام أعني مالكْ يُنَقِّـحُ المنـاطَ والمسـالكْ

17. ليجـدَ القـارئُ بالدليـل مِـنْ خلالـه حُكمـاً إليـه يَطمئـنْ

18. طَلَـبَ مني بعضُهـم زيـادهْ علـى الـذي الحفيـدُ قد أفـادهْ

19. فقلـتُ بالإلـه مستعينـاً "خِيفـةَ أن يَحسِبَنـي ضَنِينَـا"

20. هـاكَ الَّذِي طلبتَ نَظْمًـا يُسْرَا لاَ تُرْهِقَنِّـي يا بُنَـيَّ عُسْـرَا

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

21. سوفَ يكونُ النظمُ باختصارِ -كما ترى- من نَوْعِ الاِحْمِرَارِ

22. لِفْقاً إلى لِفْقٍ إذا أُضِيفَا فَسَمِّهِ التَّلْفِيقَ وَالتَّأْلِيفَا

23. قال أبو الوليد بعدَ المُفتتحْ وذكرِ غايةِ الكتابِ وَنصحْ

24. بأنَّه يذكرُ أصنافَ الطُرقْ تلك التي عنها التَّلقي يَتَّسِقْ

25. لجُملةِ الأحكامِ وَهْوَ يذكرُ أنواعَ الاَحكامِ التي قدْ حَرَّرُوا

26. مُستعرضاً أسبابَ الاِختلافِ في حالِ إيجازٍ بلا إِجحافِ

27. تَلَقُّفُ الأحكامِ عن خيرِ الورى في طُرُقٍ وَهْيَ ثلاثٌ: حَصَرَا

28. في لَفْظٍ اَو فِعْلٍ وإقرارٍ وما سُكِتَ عَنْهُ فَهْوَ لِلقَيْسِ انتمَى

29. في مَذْهَبِ الجُمهور عكسَ الظَّاهِرِي لأهله من رَفْضِ قَيْسٍ سَافِرِ

30. وَهُوَ ثابتٌ بحُكْمِ العقلِ قال: وثابتٌ بحُكم النقلِ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

31. وما رُوِي مِنْ ذَمِّهِ فَقَدْ عُنِي ... به الذي على الفسادِ قَدْ بُنِي

32. فالعقلُ يمنعُ تقابلاً لِمَا ... لاَ يَتَنَاهَى مِنْ وَقَائِعَ بِمَا

33. لهُ تَنَاهٍ مِنْ نُصُوصٍ تَرِدُ ... لذاك بالقياسِ قدْ يُسْتَنْجَدُ

34. والنقلُ مِنْهُ الاَمْرُ باعتبارِ ... في الحَشْرِ حثّاً لأولي الأبصارِ

35. إلى ظواهرَ ومنها خَبَرُ ... إلى مُعَاذٍ في اجتهادٍ يُؤْثَرُ

36. تَلَقُّفُ الْأَحْكَامِ مِنْ أَصْنَافِ ... أَرْبَعَةٍ مِن دُونِ مَا خِلاَفِ

37. في جُلِّهَا وَبِالْخِلاَفِ يَتَّسِمْ ... رَابِعُهَا وَهِيَ أَلْفَاظٌ تَضُمْ

38. مَا عَمَّ إِنْ يُحْمَلَ عَلَى الْعُمُومِ ... أَوْ خَصَّ إِنْ يُحْمَلْ عَلَى الْمَعْلُومِ

39. مِنَ الْخُصُوصِ وَكَذَاكَ مَا يَعُمْ ... بِهِ يُرَادُ مَا الْخُصُوصَ قَدْ يَؤُمْ

40. رَابِعُهَا عَكْسُ الْأَخِيرِ فَالْخُصُوصْ ... فيه على العموم تُحْمَلُ النُّصُوصْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

41. لَـــهُ يُمَثَّـــلُ بتنبيـــهٍ علـــى أدنـــى بأعلـــى أو مُسَـــاوٍ مُسْجَـلَا

42. أَوَّلُ الاَقْسَـــامِ له قـد مَثَّـــلَا بِلَحْـــمِ خِنْزِيـرٍ لتعريـــفٍ تَـــلَا

43. من بعدُ حُرِّمَتْ بِنَصِّ الْمَائِـــدَهْ وكَـــمْ حَـوَتْ مِـنْ آيَـــةٍ وَفَائِدَهْ

44. يَشْمَلُ أَصْنافَ الْخنازيـــر سِوى مـــا قـــد نَمَـاهُ الاِشتـراكُ فانْـــزوى

45. كمِثْـلِ خِنْزِيـــرٍ لِمَـاءٍ وَلِمَـــا يَليـــهِ مـــن أموالهـمْ قـد عُلِمَـا

46. مِنْ بَعْدُ خُذْ، فالمسلمـون اتفقوا علـى ٱنْتِفَا العُمـــــومِ إذْ تَحَقَّقُـوا

47. أنْ ليســـتِ الزكـــاةُ في جميعِ أنـــواعِ الاَمـــوالِ عَـــدَا الْمَسْمُـوعِ

48. وحِرمـــةِ الضَّـــرْبِ من التَّأفيفِ لرابـــعِ ٱلأَنـــواع فـــي التصنيفِ

49. وهـــذهِ ٱلأَصنـــافُ إمَّـا أنْ تَرِدْ لـــطلـــبِ الفعـــل بأمـــر يَسْتَنِـــدْ

50. لصيغـــةِ الأَمْـــر أوْ أنَّـــه يُـرادْ بصيغـــــة الخَبَـرِ منـــــه يُستفـادْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

51. كـــذاك ٱلاِستدعـاءُ لِلتَّـــرْكِ وذَا بصيغـةِ النهـــي ٱطراداً أُخِـــذَا

52. كصيغـــة الخَبَـــرِ إذْ بهـــا يُـرادْ ما يقتضـــي النهيَ فيَحْصُـــلُ المُـرادْ

53. فهل على ٱلْوُجُوبِ ما استدعى حُصولْ فِعْـلٍ منَ الصِّيَغِ تَحْمِـلُ العُـــدُولْ

54. أوْ هُـــوَ محمـولٌ على الندب، وقيلْ بالـوقف حتى ينجلي وَجْـــهُ الدليـلْ

55. ذاك خـــلافٌ فـــي الأصول مُتَّضِـحْ وصيغـــة النهـــي بهـا خُلْفٌ شُـرِحْ

56. قيـــل علـــى الكُـره أوِ الحظر تَدُلْ أوْ لاَ تَـدُلُّ فيـهِ خُلْـفٌ قَدْ نُقِلْ

57. والحكـــمُ لِلأَعْيـانِ إنْ تَعَرَّضَـا وجَـا بلفـظٍ غيـر معنـىً مُـقتضى

58. فـــذلكَ النـصُّ وأَوْجِـبِ العمـلْ بـه بـــلا خُلْـــفٍ وإِنْ لَفْـظٌ يَدُلْ

59. علـــى مُجَـــاوِزٍ لواحِـــدٍ فَذَا قسمـانِ عِنْدَ الشيخِ فَـارْعَ الْمَأْخَـذَا

60. فـإنْ تساوتْ فـي الدلالـة المعانْ فـذاكَ مُجْمَـلٌ يَعُـوزُهُ البيـــانْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

61. وليسَ موجِباً لحُكْمٍ مُسْجَلَا وإنْ تَرَجَّحَتْ دَلالةٌ عَلَى

62. بعضِ الْمَعَانِي دُونَ بعضٍ لُقِّبَا بِظَاهِرٍ فِي رَاجِحٍ وصُوِّبَا

63. في عَكْسِهِ تَلْقِيبُه بالمُحتمِلْ حتى يُعَضِّدَ الدَّلِيلُ ما ٱحتُمِلْ

64. والخُلْفُ إِذْ يَعْرِضُ بَيْنَ الفُقَهَا فِي نُطْقِ مَنْ شَرَعَ فَهْوَ مَا انْتَهَى

65. إلى ثلاثةٍ من المعاني من حيثُ الاِشتراكُ في الأَعْيَانِ

66. أيْ: لفظةُ العين التي قد عُلِّقَا حُكْمٌ بها أو "أل" كما قد سَبَقَا

67. في وَضْعِهَا الكلُّ معَ البعضِ اشترَكْ أي: حكمُ الاِسْتغراقِ بالْعَهْدِ اشْتَبَكْ

68. كَذاكَ الاِشْتِرَاكُ في الأَوامرِ أوِ النَّواهي في بِنَاءِ عَامِرِ

69. ومِنْ طَرِيقٍ رَابِعٍ يَنْغَلُّ خُلْفٌ لَهُمْ داعيهِ مُشْمَعِلُّ

70. دليلهُ الدليلُ للْخِطابِ نَفْيٌ لحُكْمٍ سِيقَ مِنْ إِيجَابِ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

71. حُكْمٍ لِغَيْرِهِ عن الذي عَدَاهْ ... وعَكْسُهُ إيجابُه لِمَا سِوَاهُ

72. وَهُوَ أَصْلٌ بالخلافِ اتَّسَمَا ... مثالُهُ قولُ النبي المُعْتَمَى

73. صَلّى عَلَيهِ اللهُ مَا سَوامُ ... رَعَتْ وَيَرْعَى سَيِّدِي السَّلَامُ

74. في الغَنَمِ السائمةِ الزكاةُ ... وَصْفٌ نَمَتْ تأخيرَهُ الأبياتُ

75. فَهِمَ قومٌ أنَّ غيرَ السائمهْ ... عينُ الزكاةِ عن نَمَاهَا نائمهْ

76. أما القياسُ -إنْ نُمِي للشرعِ- ... فَهُوَ إِلْحَاقٌ لِحُكْمٍ مَرْعِي

77. لِشَيْءٍ أيّاً كانَ بالشرع لِشَيْ ... سُكِتَ عنهُ جَرَّا شِبْهٍ يَا أُخَيْ

78. أوْ كانَ ذا الإلحاقُ جَرَّا عِلَّهْ ... جامعةٍ بينهما في سَلَّهْ

79. أركانه أربعةٌ: أصلٌ سبَقْ ... حُكْمٌ، وعِلَّةٌ، وفرعٌ اِلتحقْ

80. فالأصلُ ما ثبتَ بالنصوصِ ... أوْ كان بالإجماعِ ذا خُلوصِ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

81. وهُو محـلُّ الحكـمِ لا الحكــمُ على ... مــا اختارهُ الجمهورُ مِمَّنْ أَصَّــلاَ

82. والحكمُ مـا قـــام بذلك المَحَــلْ ... مــنْ طلــبٍ أوْ غَيْرِهِ كمــا أُحِلْ

83. وعلــةٌ وصــفٌ ومعنــى عُقِــلاَ ... يَجْمَــعُ فرعــاً معَ أَصْلٍ مُسْجَلاً

84. والفرعُ عكسُ الأَصْلِ عن حُكْمٍ عَرِي ... مـن قَبْــلِ إلحــاقٍ بأصلٍ يَنْبَرِي

85. وكــلُّ واحــــدٍ لــه شــروطُ ... منهــا يُحَــاطُ وبهــا يَحُــوطُ

86. ثُــــمَّ القيــاسُ يَعْتَــرِي مَا خَصَّا ... بــه يُــرادُ ذاكَ نَصّــاً فَصَّــا

87. فيُلْحَــــقُ الغيــرُ به أي: ما سُكِتْ ... عنــه بمنطــوقٍ لشِبْــهٍ قـد ثَبَتْ

88. بينهمــا لا مــن قبيــل ما يَدُلْ ... عليــه لفــظٌ فَهْــوَ إلحــاقٌ بُذِلْ

89. لِعَيْــنِ مَسْكُــوتٍ بِتَنْبِيــهٍ حَصَلْ ... مِــنْ جِهَــةِ اللَّفْظِ ومَا قَيْساً أَقَــلْ

90. بــل هُــوَ مــن دلالةِ اللفظِ وذانْ ... صنفــانِ صنــوانِ لــذا يَلْتَبِسَــانْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

91. علـــى الفقيـــه إذ يـــرى إلحاقَ مَا ... سُكِـــتَ عنـــه بالـذي النُّطْقُ نَمَـى

92. إلحـــاقُ شـــاربٍ بقـــاذفٍ مِثالْ ... للقَيْسِ في الحدِّ فَخُذْ نَهْـجَ الرِّجَـــالْ

93. كَـــذَا الصَّداقُ بنِصـــابِ القطـــعِ ... لـــــه مثـــالٌ لمكـــان البُضْـــــعِ

94. والـــرِّبوياتُ التـــي قـــد أُلحقتْ ... بِكَمَكِيـــــلٍ أو بمُقتـــاتٍ جَـــرَتْ

95. أوْ بِكَمَطْعُومٍ فمن باب الخصـوصْ ... عليـــه يُحمَلُ العمـــومُ في النصوصْ

96. والفرقُ غامـضٌ تأمـــل قـــــالا: ... مثالُـــه قـــــدْ يقتضـــي آختـــزالا

97. للسَّبْـــر مسلكـــاً دعـــــاهُ القيْسُ ... كَجُنْـــدُبٍ حِيـــنَ يُحَـــاسُ الْحَيْـــسُ

98. وهْوَ خِـــلاَفُ رأيِ مـــــن قد أصَّلَا ... وكونُـــه ليـــس قياســـاً تُبتلـــــى

99. فروعُـــهُ علـــى شُخُـــوصٍ عُيِّنَتْ ... قضيـــةٌ لـــدى الغـــزالِي بُيِّنَـــــتْ

100. بل هُـــوَ تحقيـــقُ منـــاطٍ يُرجعُ ... فيـــه لأصـــلِ الطَّعْـــمِ قال الأورعُ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

101. وقد نفى طبيعةَ القياسِ ... وَصِيغَةَ التمثيلِ في "الأساسِ"

102. قلت: وما قالا خلافُ الاَكثرِ ... لكنه ليس مُخِيلاً في الحَرِي

103. لعدمِ الإخالةِ الجُوَيْنِي ... أشارَ في "البرهان" قَبْلَ ذيْنِ

104. والقَيْسُ رَأْيُ الاَكثرين والدليلْ ... خلافُهُمْ في عِلَّةٍ فَاقْفُ السبيلْ

105. بعد اتفاقهم على التعليلِ ... في الجَمْعِ بين الفرع والأصيلِ

106. مسألةُ الأجناسِ والأصنافِ ... فيها اختلافٌ أيَّمَا ٱختلافِ

107. في والجٍ وخارجٍ مناطُهْ ... بِلغةٍ تَحْقِيقِهِ ارْتِبَاطُهْ

108. أو بالطبيعة وفيها تدخلُ ... منافعُ عن مالكٍ تُؤَصَّلُ

109. فينبغي للظاهريةِ النزاعْ ... في أول الجنسين إنْ كان نزاعْ

110. ثانيهما لا ينبغي ذلكَ فيهْ ... لعَزْوِهِ للسَّمْعِ عِنْدَ مُقْتَفِيهْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

111. إِذْ رَدُّهُ رَدٌّ لنـــوعٍ مـــن خطابْ ... الْعَـــرَبِ الْعَرْبَاءِ في رأي الكتـابْ

112. وفِعْـلُ خيـر الخلق عنـد الأكثرِ ... منـــه تلقـــي الحكم مثلُ الْخَبَـرِ

113. وقـــال قَـــوْمٌ: لا يُفيـد حُكْمَا ... لِفَقْـــدِ صِيغـــةٍ تُنِيـــلُ فَهْمَـا

114. واختَلـــفَ القائـــلُ بالإفـادهْ ... فـــي نـوع حكمـــه الـــذي أفادهْ

115. فقيـــلَ قـد دل على الوجـوبِ ... أوِ الـــدلالةِ علـــى المنـــــدوبِ

116. واختـــارَ مـــن حَقَّقَ أنـه متـى ... جـــاءَ بيـــانَ مُجْمـــلٍ قد ثَبَتَا

117. لأصلـــه الوجـــوبُ فالـوجوبُ ... عليـــــه دل الفعـــلُ والمنـدوبُ

118. إن جَـا مُبَيِّنـاً لـــه دل علـــى ... نـــدبٍ وفعـــلٍ لم يُبَيِّنْ مُجْمَـلَا

119. فَانْـمِ لندبٍ مـا إلى جِنْسِ الْقُرَبْ ... إلا فـللإباحـــةِ الحكـــمُ انتسَـــبْ

120. إقـــرارهُ علـــى الجـــوازِ دلاَّ ... لمُجْمَـــلِ الطـــرُقِ إذ تَجَـــلَّى

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

121. وأما الاِجمـــاعُ فهْـــوَ يستنـــــدْ لأحـــدِ الطُّـــرْقِ عليـــه يعتمـدْ

122. لكنـه ينقـلُ للقطـــــع الـــذي إليـــــه يستندُ من أصـلٍ حُـذِي

123. إنْ لم يَكُنْ كذاكَ بـل كـــان إلـى غلبـــةِ الظـن يقـــودُ فاعْتَـــلَا

124. وليس الاِجمـاعُ بأصـلٍ مُسْتَقِـــلْ دون استنـــادٍ للـذي حُكمـاً أَقَلْ

125. لو لم يكن كذاك كـان يقتضـــي إثبـــاتَ شـــرعٍ زائدٍ بَعْدَ مُضِي

126. خيـرِ البريـــةِ صـــلاةُ اللـــهِ عليـــه والآلِ بـــلا تنـــاهي

127. وهـــذه الطُّـــرُقُ قـد أدَّتْ إلـى بعـــض المعـــاني عند من تداولا

128. وهِـــيَ بالجُملـــةِ إمـــا أمْـرُ أو نهـــيٌ أو تخييـرٌ، أما الاَمـــرُ

129. إنْ كـــان جـازماً تَعَلَّـقَ العقابْ بـــالتَّرْكِ، مـن يدعوه واجباً أصابْ

130. والنـدبُ مـا في فعله الثـــوابُ فـــي تـــركه لا يَعْتَـرِي عقـــابُ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

131. والنهـــيُ إنْ فُهِـــمَ منـــه الجزمُ ... وعـــوقب الفعـــل فذاك الحِرْمُ

132. ذو الكُـــرْهِ ما الثـوابُ في اجتنابهْ ... قصـداً، ولا عقـابَ فـي ارتكابـهْ

133. فهـــذه أصنـــافُ حُكْـم الشرعِ ... فهِـــي خمســـةٌ بِعُـــرْفٍ مَرْعِـــي

134. واجـــبٌ أوْ منـــدوبٌ أوْ محظورُ ... مكـــروهٌ أوْ مبـــاحٌ أيْ تخييـــرُ

135. أسبابُ الاختلاف بالجنـس وقدْ ... ذَكَـــرَ منهـــا ستـــةً إذا تُعَـــدْ

136. أحـــدُها تردُّدُ اللفـــظِ بَـــدَا ... مـــن بين طُـــرْقٍ أربـــعٍ إن وَرَدَا

137. فـــذاك بَيْنَ أنْ يكـــون ما يَعُـــمْ ... بـــه يُراد ما الخصـــوصُ قد يَؤُمْ

138. أوْ عَكْسُـــهُ وما يَعُـــمُّ يُقْصَـــدُ ... بـــه العمـــومُ أوْ خصوصٌ يُعمَدُ

139. بـــه إلى الخصوص أوْ لفظٌ فُهِمْ ... منـــه دليـــلٌ للخطـــاب وَرُسِـــمْ

140. أوْ لا، وثاني الستـــةِ اشتـــراكُ ... فـــي اللفـــظِ في وُرَادِهِ اِلْتِكَـــاكُ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

141. وَهُـــوَ إما مُفـــرَدٌ كالقُـــرْءِ ... للطُّهـــر والحيـض بـــدون رِمْـــءِ

142. كـذاك لفـظُ الأمر قيـلَ يُحْمَلُ ... عـــلى الوجـوب أوْ لنـــدب يَعْـدِلُ

143. ولفـظُ نهـيٍ حُكْمُـهُ الحِظْلَانُ ... أو عَ الْكـــراهة لَـــهُ حِمْـــلَانُ

144. واللفـــظُ قـد يكـون ذا تركيبِ ... كمِثْـــلِ الاِستثنـــاء في ترتيـــبِ

145. إلا الذين بعـدها تابـــوا احتملْ ... العَـــوْدَ للفـــــاسقِ أوْ هُـوَ شَمَلْ

146. لشـــاهـدٍ معـــه فتلك التوبـهْ ... رافعـــــةٌ لِفسْقِـــهِ والحَـــوْبَـــهْ

147. مجيـــزةٌ شهـــادةً للقـــاذفِ ... ذاك احتمـــالٌ والوفـاقُ مُنْتَفِـــي

148. ثالثـــها اختلافُ الاِعـــراب وقُلْ ... فـــي رابـــعٍ تَـــرَدُّدُ اللفـظِ حُمِـلْ

149. علـــى الحقيقـــة أوِ المجـــازِ ... أنـــواعُـــهُ معروفـــةُ المجـــازِ

150. تَكُـونُ بالحـــذفِ أوِ الزيـادهْ ... تقديـــمٍ أوْ ضِـــدٍّ كمـــا أفـــادهْ

المقدمة الأصولية

من كتاب: "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لابن رشد الحفيد

نظم العلامة عبد الله بن بيه

151. بَيْـــنَ الحقيقـــةِ والاِستعـــارهْ تَرَدُّدُ اللفـــــظِ كمـــا أنـــارهْ

152. وخـــامسٌ اِطـــلاقُ لفظٍ مَـــرَّهْ تقييـــدُهُ أخـــرى بأمـــرٍ صَرَّهْ

153. مثـــالـهُ رقبـــةٌ فـــي حيـــنِ قـــد أُطْلِقَـــتْ وقُيِّدَتْ بـــالدِّينِ

154. وســادسٌ تَعَـارُضٌ نَشَـأَ فـي شيئيـــنِ عن أصنافِ ألفاظٍ تَفِـــي

155. منهـا تَلَقِّـي الشرعِ، ثَـمَّ قد وَرَدْ مـــن التعارضِ بألفـــاظٍ تُعَـــدْ

156. أوْ كـــان فـي إقراره أوِ القيـــاسْ تعارضـــتْ أصنافُـــه بالاِلتبـــاسْ

157. أوِ التعـــارضُ الـــذي قـد رُكِّبَـا مـــن الثلاثـــة كـما قد هَذَّبَا

158. فالقـــولُ للفعـــل أوِ الإقـــرارِ أوِ القيـــاسِ فـــي نظامٍ جـــارِ

159. والفعـــلُ للإقـــرار أوْ قيـــاسِ أوْ بَيْـــنَ ذَيْنِ فـــي نظـــامٍ رَاسِـي